

**Application of International Accounting Standard No (ias26)
(Accounting and reporting for retirement benefit plans)**

Asal Ibrahim Mohamed

Post Graduate Institute for Accounting and
Financial Studies

asal.Ibrahim1001a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received:10/7/2024

Prof. Dr. Fayhaa Abdullah Yaqoub

Post Graduate Institute for Accounting and
Financial Studies

fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Published:31/3/2025

Accepted: 18/8/2024

ABSTRACT

The aim of this research to study the application of IAS (26) (accounting and reporting on retirement benefit plans) through the defined contribution plan amended in accordance with the salaries of state and public sector employees Law No. 22 of 2008 "amended" and the unified Pension Law No. 9 of 2014 "amended" In accordance with the unified accounting system in the State Employees Pension Fund in Baghdad, the importance of the research lies in light of its presentation of intellectual, knowledge and applied contributions through this application and represented the research community of pension funds located in Iraq represented by the research sample (State Employees Pension Fund in Baghdad) and the research adopted the fiscal year ending in 2015 represented by the financial statements for that year being the last financial statements issued as the year of the beginning of the application and the problem of the research was the non-application of the IAS (26) (accounting and reporting of Pension Benefit Plans) - the defined contribution plan was amended in accordance with the law on salaries of state and public sector employees No. 22 of 2008 "amended" and the unified Pension Law No. 9 of 2014 "amended" In accordance with the unified accounting system in the State Employees Pension Fund. One of The most important conclusions reached by the research is based on this application of International Accounting Standard No. (26) (Accounting and Report on Retirement Benefit Plans) - Specific Contributions Plan amended in accordance with the Salaries of State and Public Sector Employees Law No. (22) of 2008 "amended" and the Unified Retirement Law No. (9) of 2014 "amended" in line with the unified accounting system in the State Employees Pension Fund in Baghdad The employee's retirement salary will be calculated since the start of his job service and not as currently in force when Referred him to retirement based on the provisions of the Unified Retirement Law No. (9) of 2014 "amended". The main recommendation of this research is the adoption of this application of the IAS (26) (accounting and reporting of Pension Benefit Plans) amended in accordance with the law on salaries of state and public sector employees No. 22 of 2008 "amended" and the unified Pension Law No. 9 of 2014 "amended" In accordance with the unified accounting system in the State Employees Pension Fund in Baghdad, where the employee's retirement benefit obligations (salaries) are calculated from the beginning of the employee in his job service until his referral to retirement.

Keywords: Retirement benefit, IAS (26)

تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقارير عن خطط منافع التقاعد)

أ.د. فيحاء عبدالله يعقوب

اسل إبراهيم محمد

جامعة بغداد - المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

جامعة بغداد - المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص:

يهدف البحث الى دراسة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقارير عن خطط منافع التقاعد) من خلال خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد

، وتكمن أهمية البحث في ضوء عرضه للاسهامات الفكرية والمعرفية والتطبيقية من خلال هذا التطبيق و تمثل مجتمع البحث بصناديق التقاعد الموجودة في العراق متمثلة بعينة البحث (صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد) واعتمد البحث السنة المالية المنتهية في 2015 والمتمثلة بالقوائم المالية لتلك السنة كونها اخر قوائم مالية صادرة كسنة بداية للتطبيق وتمثلت مشكلة البحث في عدم وجود تطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) - خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ((22) لسنة 2008 " المعدل " و قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 " المعدل " بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة وأن أهم الاستنتاجات التي توصل اليه البحث هو أستنادا الى هذا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) - خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد سيتم احتساب الراتب التقاعدي للموظف منذ بدء مباشرته بالخدمة الوظيفية وليس كما معمول به حاليا عند أحواله على التقاعد أستنادا الى أحكام قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل". وأن التوصية الرئيسية لهذا البحث هي بأعتماد هذا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) - خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد حيث يتم احتساب التزام المنافع (الرواتب) التقاعدية للموظف منذ بدء مباشرة الموظف في خدمته الوظيفية ولغاية احواله على التقاعد.

الكلمات المفتاحية: منافع التقاعد ، معيار المحاسبة الدولي (26).

المقدمة:

ان الوحدات الاقتصادية (صناديق التقاعد) في العراق التي تطبق خطط منافع التقاعد يقتصر عملها على تطبيق الأنظمة المحاسبية والقوانين والتعليمات المحلية العراقية ذات الصلة بعملها في أعداد وتطبيق خططها وأعداد القوائم المالية لها وعدم إدراك هذه الصناديق لأهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) في خططها ولأعداد قوائمها المالية ولذلك فإن البحث يسعى الى تحقيق أهدافه من خلال تقسيم البحث الى أربعة مباحث : **المبحث الأول :** تتناول منهجية البحث ، **المبحث الثاني :** تناول الجانب النظري حيث تضمن نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) ومفهومه وأهدافه ونطاقه ونواع خططه والتعريفات والمصطلحات الواردة فيه وواجه التشابه والاختلاف ما بينه وبين قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" المطبق في صندوق تقاعد موظفي الدولة وما بينه وبين النظام المحاسبي الموحد المطبق في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد ، اما **المبحث الثالث :** فقد خصص للدراسة التطبيقية من البحث حيث تناول واقع العمل في صندوق تقاعد الدولة في بغداد والأنظمة والقوانين والتعليمات التي تحكم عمله ، ثم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) بالتعديل وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد على عينة البحث في صندوق التقاعد واسلوب العمل الحالية لعينة البحث في الصندوق ، **المبحث الرابع :** فقد خصص للاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

1 : مشكلة البحث : عدم وجود تطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) - خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ((22) لسنة 2008 " المعدل " وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 " المعدل " بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة.

2 : أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في ضوء عرضه للاسهامة الفكرية والمعرفية والتطبيقية من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) من خلال خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 " المعدل " و قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 " المعدل " بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد.

3 : هدف البحث: يهدف البحث الى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) من خلال خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد.

4 : فرضية البحث : بالإمكان تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) - خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد.

5 : منهج البحث : تم الاعتماد في هذا البحث (المنهج الاستنباطي) اذ بدأ بملاحظات عامة وهي عدم قيام صناديق التقاعد بشكل عام بأعداد قوائمها المالية على وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) وتمت مراجعة الكتب العربية والأجنبية والاطاريح والرسائل والبحوث والدوريات والمقالات والنشرات والاصدارات ذات الصلة بموضوع البحث والقوانين والتشريعات والوثائق الرسمية وشبكة الانترنت وتم اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي لتغطية الجانب العملي من هذا البحث.

6 : حدود البحث :

1-6 الحدود المكانية : تم اختيار صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد محلا للتطبيق.

2-6 الحدود الزمانية : تم اختيار السنة المالية المنتهية في 2015 والمتمثلة بالقوائم المالية لتلك السنة كونها

آخر قوائم مالية صادرة كسنة بداية للتطبيق.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد)

أولا : نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد):- في عام 1982 تمت إضافة موضوع الإبلاغ عن طريق خطط استحقاقات التقاعد إلى جدول أعمال اللجنة الدائمة المشتركة والتي تم إعادة هيكلتها فيما بعد عام 2002 وأعيدت تسميتها لتصبح المجالس الدولية لمعايير المحاسبة. واصل مجلس معايير المحاسبة الدولية تنقيح المعايير بهدف تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة والمتقاربة عالميا. وركزت المناقشات على وجهتي نظر متعارضتين بشأن الإبلاغ عن خطط المساهمات المحددة. الرأي الأول، الذي اتبعته الأطراف المعنية في الولايات المتحدة، فقد فضل تقديم تقرير عن الخطة ككيان مستقل لتقديم التقارير، يبين كلا من أصول الخطة والالتزامات بموجب الخطة.

وركز الرأي الثاني، الذي دعت إليه معظم الأطراف المعنية في المملكة المتحدة، على تقرير عن إدارة أصول خطة الصندوق، يبين الأصول والتغيرات فيها. وقد تم تبرير الرأي الأخير جزئيا من خلال المخاوف المتعلقة بالإبلاغ عن القيمة الاكتوارية الحالية لاستحقاقات التقاعد الموعودة، والتي لا تشكل مسؤولية "حقيقية" عندما تستند إلى الرواتب المتوقعة ويمكن أن تشير بشكل مضلل إلى وجود فائض عندما تستند إلى الرواتب الحالية. وفي تموز 1985 تم عرض مسودة للمحاسبة والتقرير عن طريق خطط استحقاقات التقاعد وجرى نقاش مثير للجدل حولها ليتم التوصل فيما بعد في كانون الثاني 1987 الى اصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) والذي اصبح نافذ المفعول في الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 1988 ، ولم تتم إعادة صياغته الا في عام 1994 بما في ذلك التغييرات الطفيفة في المصطلحات ، أي أن معيار المحاسبة الدولي رقم (26) هو أحد أقدم المعايير المطبقة بموجب المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية.

(Doblers,2009,3-4) & IAS 26 — Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans
(iasplus.com)

ثانيا : هدف المعيار:- يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (26) المحاسبة وإعداد التقارير لكافة المشاركين في خطة منافع التقاعد كمجموعة وليس مع التقارير التي يمكن اعدادها للأفراد حول منافع تقاعدهم الخاصة. ويوضح المعيار شكل ومحتوى التقارير المالية ذات الأغراض العامة لخطط ومنافع التقاعد وينطبق المعيار على:

- خطط المساهمات المحددة: حيث يتم تحديد المنافع وفق المساهمات في الخطة الى جانب أرباح الاستثمار فيها.
 - خطط المنافع المحددة: حيث يتم تحديد المنافع من خلال معادلة مبنية على أساس أرباح الموظفين و/أو سنوات الخدمة.
- (International Financial Reporting Standards expert,2019,752)

ثالثا : نطاق المعيار

أ- ينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (26) على البيانات المالية لخطط منافع التقاعد فقط حيث لا يتعامل المعيار مع لاشكال الأخرى من مزايا العمل مثل تعويضات انتهاء الخدمة، أو ترتيبات التعويض المؤجلة، أو مزايا إجازة الخدمة الطويلة أو خطط التقاعد المبكر الخاصة وخطط الرعاية الصحية وخطط المكافآت وكذلك لا تتعامل مع أنواع الضمان الاجتماعي الحكومي.

(Muthupandian K S,2010,2)

ب- تعتبر خطة منافع التقاعد منشأة منفصلة، ومتميزة عن أصحاب العمل المشاركين في الخطة، وينطبق المعيار أيضا على خطط منافع التقاعد التي ترعاها جهات أخرى غير صاحب العمل (مثل الجمعيات التجارية أو مجموعة أصحاب العمل) إضافة لذلك يتناول هذا المعيار المحاسبة وإعداد التقارير حول خطط منافع التقاعد لكافة المشاركين كمجموعة ولا يتطرق الى التقارير المعدة لمختلف المشاركين فيما يخص مستحقاتهم من منافع التقاعد.

ج- ينص المعيار على نفس طريقة المحاسبة سواء كان هناك خطط منافع تقاعد رسمية أو ترتيبات منافع تقاعد غير رسمية. وتطبق متطلبات هذا المعيار أيضا على خطط منافع التقاعد ذات الأصول المستثمرة لدى شركة التأمين، لم يكن العقد مع التأمين باسم مشارك معين أو مجموعة من المشاركين وتكون المسؤولية على عاتق التأمين وحدها. (International Financial Reporting Standards expert,2019,752)

د- يمكن ان تكون خطط منافع التقاعد خطط مساهمات محددة او خطط منافع محددة ويتطلب انشاء صناديق منفصلة والتي قد يكون او لا يكون لها هوية قانونية منفصلة وقد يكون او لا يكون لها ائمان والتي يتم تقديم المساهمات اليها ويتم دفع مزايا التقاعد منها، ينطبق معيار المحاسبة الدولي 26 بغض النظر عما إذا كان هذا الصندوق قد تم إنشاؤه وبغض النظر عما إذا كان هناك أئمان. (International standards for financial reporting,2016,606)

هـ- وبينما تسمح بعض الخطط لأصحاب العمل بان يحدوا من التزاماتهم بموجب الخطة فانه من الصعب عادة على صاحب

العمل ان يلغي خطة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالموظفين. (International Accounting Standards,2016,234)

و- يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط برامج التقاعد) مكملا للمعيار المحاسبي الدولي 19 (منافع الموظفين) والذي يهتم بتحديد تكلفة منافع التقاعد في القوائم المالية لأصحاب الاعمال الذين لديهم (International Accounting Standards,2016,23) خطط أذ ان المعيارين مرتبطتين مع بعضهما الى حد ما لكن لا يوجد تداخل مباشر بين المبالغ المذكورة في البيانات المالية لخطة منافع التقاعد المعدة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) والمبالغ المذكورة من قبل أصحاب الاعمال المعدة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (19). (International Financial Reporting Standards expert,2019,752)

رابعاً : التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار

خطط منافع التقاعد: هي ترتيبات تقدم المنشأة بموجبها لموظفيها منافع عند انتهاء خدمتهم أو بعدها (على شكل دخل سنوي أو كمبلغ إجمالي مقطوع) يمكن تحديدها أو تحديد مساهمة صاحب العمل فيها أو تقديرها مسبقاً قبل التقاعد اعتماداً على نصوص موثقة أو من ممارسات المنشأة السابقة. (International standards for financial reporting,2016,606)

خطط المساهمات المحددة: وهي خطط منافع تقاعد تتحدد فيها المبالغ التي سيتم دفعها كمناافع تقاعد اعتماداً على مساهمات المنشأة في صندوق التقاعد مع الأخذ بالاعتبار عائد الاستثمار الذي يحققه الصندوق. (Muthupandian K S,2010,3)

خطط المنافع المحددة: هي خطط منافع تقاعد تتحدد فيها المبالغ الواجب دفعها من قبل المنشأة كمناافع تقاعد بموجب صيغة حسابية معتمدة على مكاسب الموظفين و/أو سنوات خدمتهم. وبالتالي فالمنشأة مسؤولة عن دفع التقاعد للعاملين بغض النظر عما إذا كان هناك أموال كافية في صندوق التقاعد أم لا.

التمويل: هي تحويل الأصول إلى منشأة (الصندوق) منفصلة عن منشأة صاحب العمل للوفاء بالالتزامات المستقبلية بدفع منافع التقاعد.

المشاركون: هم الأعضاء في خطة منفعة التقاعد وغيرهم ممن يحق لهم منافع بموجب الخطة.

(International Accounting Standards,2016,234)

صافي الأصول المتوفرة للمنافع: هي أصول البرنامج مطروحا منها الالتزامات باستثناء القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد التي سيتم تسديدها للعاملين مستقبلاً.

القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعودة: القيمة الحالية لدفعات خطط التقاعد المتوقع دفعها إلى الموظفين الحاليين والسابقين والتي تتعلق بخدماتهم المقدمة في الفترات السابقة.

(International Financial Reporting Standards expert,2019,753)

المنافع المكتسبة: هي منافع تكون الحقوق فيها بموجب شروط خطة التقاعد غير مشروطة بالتوظيف المستمر.

(International standards for financial reporting,2016,607)

خامساً : أوجه التشابه والاختلاف ما بين خطط منافع التقاعد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) و خطة منافع التقاعد المطبقة في صندوق تقاعد موظفي الدولة وفق قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 المعدل

1- أوجه التشابه ما بين خطط منافع التقاعد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) و خطة منافع التقاعد المطبقة في صندوق تقاعد موظفي الدولة وفق قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" 1-1 من ناحية مستويات ونسب الإيرادات التحويلية المستلمة:- يتشابه المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) مع قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" من ناحية مستويات ونسب الإيرادات التحويلية المستلمة إذا تم تطبيق الخطة التالية:
خطة المساهمات المحددة: حيث يتم اعتماد مستويات الرواتب الحالية للموظفين في تحديد مبالغ التوقيفات التقاعدية المستقطعة بنسب محددة والتي يتم تحمل تكلفتها بأحد الطرق التالية:

أ- كامل النسبة يتم تحملها من دائرة الموظف.

ب- كامل النسبة يتم تحملها من قبل الموظف نفسه.

ج - كامل النسبة يتم تحملها من قبل دائرة الموظف والموظف نفسه بنسب محددة موزعة فيما بينهم.

وهو مشابه لأحكام المادة (9/أولاً) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" حيث تكون مبالغ التوقيفات التقاعدية المستقطعة والمسلمة من قبل دوائر الدولة على شكل نسب محددة (حيث يتم استقطاع نسبة 10% من الرواتب الحالية للموظفين وتتحمل الدولة نسبة 15% منها لتصبح إجمالي نسبة التوقيفات التقاعدية لكل موظف 25% من الراتب الحالي للموظف يتم

إيداعها في صندوق التقاعد وهذه النسب يزداد مبلغها تدريجياً حسب زيادة مستويات الراتب الحالية للموظف والمحددة حسب شهادته وسنوات خدمته والدرجة الوظيفية التي يشغلها وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل".

1-2 من ناحية وجود مصادر الإيرادات الأخرى: -يتشابه المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) مع قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" من ناحية وجود مصادر للإيرادات الأخرى وعند تطبيق كلا الخطتين وكالاتي:

1- إيرادات الاستثمارات المالية.

2- مصادر الدخل الأخرى

(International Financial Reporting Standards expert,2019,755)

وهو مشابه لأحكام المادة (9/أولاً) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" حيث تكون الإيرادات الأخرى كالاتي:

1- مبالغ التوقيفات التقاعدية التي يدفعها الموظف أو المتقاعد عن خدماته المضافة لغرض التقاعد.

2- مبالغ الغرامات والرسوم المقررة بموجب احكام هذا القانون.

3- إيرادات الاستثمارات المالية لأموال الصندوق

4- مبالغ الرواتب التقاعدية المصروفة استثناءاً من أحكام هذا القانون للمحاليين على التقاعد بعد (2008/1/1) التي تقوم وزارة المالية بإعادة مبالغها الى الصندوق سنوياً.

5- المنح والاعانات التي تقدمها وزارة المالية الى الصندوق

6- التبرعات والهبات من داخل العراق وخارجه وفقاً للقانون

1-3 من ناحية فترة الخدمة للموظف: -يتشابه المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) مع قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" من ناحية فترة الخدمة للموظف إذا تم تطبيق الخطة التالية:

خطط المساهمات المحددة: حيث يعتمد يعتمد عدد سنوات الخدمة الوظيفية الفعلية للموظف كأحد الأسس في احتساب التزام المنافع التقاعدية. وهو مشابه لأحكام قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" حيث يعتمد عدد سنوات الخدمة الوظيفية الفعلية للمتقاعد كأحد الأسس في احتساب مقدار منافع التقاعد المستحقة له.

2- أوجه الاختلاف ما بين خطط منافع التقاعد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) و خطة منافع التقاعد المطبقة في صندوق تقاعد موظفي الدولة وفق قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل"

1-2 من ناحية تحديد نسب الاستقطاع للتوقيفات التقاعدية: -يختلف المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) مع قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" من ناحية تحديد نسب الاستقطاع للتوقيفات التقاعدية وعند تطبيق كلا الخطتين وكالاتي:

أ- في خطة المساهمات المحددة تحدد نسبة (3%) من الراتب الإجمالي للموظف لأستقطاع التوقيفات التقاعدية.

ب- في خطة المنافع المحددة تحدد نسبة (5%-6%) من الراتب الإجمالي للموظف لأستقطاع التوقيفات التقاعدية.

(kieso&others,2020,1793) بينما وفقاً لأحكام المادة (17/أولاً) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل"

التي تنص على الاتي: "تستقطع شهرياً توقيفات تقاعدية تبلغ (25%) خمس وعشرون من المائة من الراتب الوظيفي (الاسمي) للموظف وعلى النحو الاتي:

أ- (10%) يتحملها الموظف.

ب- (15%) تتحملها الخزينة العامة.

2-2 من ناحية التطبيق: -يختلف المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) مع قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" من ناحية التطبيق إذا تم تطبيق الخطة التالية:

خطط المساهمات المحددة: حيث انها خطط منافع التقاعد التي يتم فيها تحديد المبالغ التي سيتم دفعها كمناافع تقاعد الى المتقاعدين بناءاً على المساهمات التي قدمت لصندوق التقاعد مع الاخذ بالاعتبار عائد الاستثمار (موجب أو سالب) الذي يحققه

صندوق التقاعد نتيجة استثمار أموال الصندوق وعليه سيكون مقدار مبلغ التزام المنافع التقاعدية متغير وغير ثابت من فترة لأخرى. **بينما** وفقا لأحكام المادة (21/ثانيا) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" حيث تعتمد صيغة حسابية أيضا في احتساب الراتب التقاعدي وكالاتي: حاصل ضرب معدل الراتب مضروباً في عدد سنوات الخدمة التقاعدية مضروباً في النسبة التراكمية 2,5%: الراتب التقاعدي = $\text{معدل الراتب} * 2.5 * (\text{عدد اشهر الخدمة} / 12)$

100

وكذلك وفقا لأحكام المادة (9/ثالثا) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" التي تنص على "تصرف وزارة المالية منحة سنوية الى صندوق التقاعد يحدد مبلغها بالتنسيق بين مجلس إدارة الصندوق ودائرة الموازنة في وزارة المالية لتغطية ما قد يواجه الصندوق من أزمات مالية" وبالتالي فإن الصندوق يكون مسؤول عن دفع رواتب المتقاعدين بغض النظر عما إذا كان هنالك أموال كافية في صندوق التقاعد أم لا.

2-3 من ناحية طريقة الدفع للمنافع التقاعدية المستحقة: -يختلف المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) مع قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" من ناحية طريقة الدفع للمنافع التقاعدية المستحقة وعند تطبيق كلا الخطين وكالاتي:- في كلا الخطين توجد ميزة اختيار طريقة استلام المنافع التقاعدية من قبل الموظف عند إحالته على التقاعد أما كامل الالتزام دفعة واحدة فور الإحالة على التقاعد أو على شكل دفعات سنوية أو نصف سنوية تمتد على عدد سنوات الخدمة الوظيفية السابقة للمتقاعد. **بينما** وفقا لأحكام قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" يتم دفع الرواتب التقاعدية المستحقة للمتقاعد شهريا ولطيلة فترة حياة المتقاعد ولخلفه المستحق من بعده بموجب القانون المذكورة أعلاه بغض النظر عن الاختلاف ما بين طول فترة استفادته واستفادة خلفه من المنافع (الرواتب) التقاعدية وطول فترة خدمته الوظيفية السابقة. (المصدر: من أعداد الباحثان) استنادا الى:

International Accounting Standard No. (26) (Accounting and Reporting for Retirement Benefit Plans) & (Unified Retirement Law No. (9) of 2014 "amended") & (kieso&others,2020,-17911830) & (Picker&others,2016,257-260) & (Delahanty,1998,1-50)

سادسا : مبررات التكيف مع المعايير الدولية: -أن واضعي معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية قد أعطوا مرونة وبدائل لاستخدامها لتنسجم مع متطلبات البيئات المحلية المختلفة بما يتناسب مع الثقافة والقوانين والعوامل الاقتصادية والاجتماعية لتلك البيئات (Jassim and Al-Janabi,2021,158)، ومن هذا المنطلق تهتم الكثير من دول العالم بصياغة وتطوير السياسة المحاسبية الخاصة بها من خلال إصدار المعايير المحاسبية المحلية التي تعكس هذه السياسة وتقوم بتطبيقها في مجال قياس وإيصال المعلومات المحاسبية المتعلقة بنشاطات الوحدات الاقتصادية لهذه الدول أذ تحدد المعايير المحاسبية المحلية الخصائص التي يجب ان تنسجم بها المعلومات المحاسبية في تعدد بمثابة القواعد الأساسية الواجب اتباعها والاسترشاد بها لتقييم نوعية تلك المعلومات كون أن تقديم النصح بأختيار طرائق المعالجة المحاسبية لمشكلة معينة او عدة مشاكل محددة وأساليب الإفصاح عن النتائج المترتبة عنها على أساس فائدة المعلومات المحاسبية للقرارات الاقتصادية غير كاف لمن يتحملون مسؤولية انتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في القوائم المالية لان الامر يتطلب تحديد الخصائص التي تجعل من هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات وذلك من خلال اصدار المعايير المحاسبية المحلية المحدد على ضوءها طرائق وأساليب قياس الاثار المترتبة عن العمليات والاحداث المالية والظروف الخارجية الأخرى على نتائج اعمال الوحدات الاقتصادية ومركزها المالي وتوصيل نتائج هذا القياس الى جميع المستفيدين من هذه النتائج (Abdullah and Najm,2009,4) وقد بررت (Ali,2014,72) بأن للظروف التاريخية التي عاشتها المهنة في كل دولة من الدول اثارا طبعته المهنة بطابعها وجعلتها مختلفة نسبيا مع المهنة في دول اخرى ومنها الوطن العربي. إن المحاسبة وما ترتبط بها من معايير أو مبادئ كانت متأثرة بالتجربة التاريخية التي عاشتها كل دولة عربية. وقد اسس العرب اتحادا للمحاسبين العرب في السبعينيات، ولكن هذا الاتحاد ما لبث أن انقسم على نفسه بفعل بعض

الخلافاً بين الدول العربية مما جعل تطبيق المعايير الدولية أسهل من محاولة بناء معايير عربية. ولعل هذه الصعوبات تفسر تقصير الكثير من الدول التوفيق مع المعايير الدولية عن طريق تطوير معاييرها المحلية، وممارسة الضغط لإدخال تعديلات تشريعية عند الاقتضاء لتصبح أكثر قرباً من المعايير الدولية، بحيث يمكنها إن تطبيقها في نهاية المطاف. وقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية إن المحاسبة باعتبارها وسيلة للاتصال تختلف بمحتواها وطرائق تطبيقها بين الدول، لذلك فإن الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في دول كثيرة له تأثير في قدرة فهم المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين الدوليين وذلك نتيجة التباين في طرائق إعداد هذه المعلومات الذي يختلف محتواها الإخباري حسب النظام المحاسبي الذي أعدت في ظله، إذ إن المستثمرين الدوليين وبقية مستخدمي المعلومات المحاسبية يسعون دائماً للحصول على القدر الكافي من المعلومات القابلة للمقارنة، ويفضلون الحصول عليها بالشكل الذي يمكنهم من فهمها كي يستطيعوا تقييم الفرص الاستثمارية واختيار أفضلها بصورة ملائمة. ومن هذا المنطلق كان من الضروري للشركات التي ترغب في الحصول على مصادر تمويل دولية والحصول على شروط تمويلية أفضل لاسيما في ظل المنافسة الحادة بين الشركات أن تعمل على تلبية مختلف الاحتياجات من المعلومات للمحللين والمستثمرين الدوليين، وكما يتم ذلك لابد للشركات التي تهتم بهذا الأمر أن تسعى لتكييف أنظمتها المحاسبية على وفق المتطلبات الدولية أي التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

سابعاً : أضرار التكيف مع معايير المحاسبة الدولية:- التكيف مع المعايير المحاسبية الدولية هو عملية مهمة ومفيدة لتحسين جودة ومقارنة القوائم المالية وتسهيل التجارة والاستثمار لدولي. ومع ذلك، قد تواجه بعض الصعوبات والتحديات في هذه العملية مثل:

- 1- تكلفة التحول من النظام المحاسبي المحلي إلى النظام المحاسبي الدولي، والتي قد تشمل تغيير البرامج والأنظمة والإجراءات والسياسات والتدريب والتوعية.
 - 2- اختلاف بعض المفاهيم والمصطلحات والمبادئ المحاسبية بين النظام المحلي والنظام الدولي، مما قد يؤدي إلى حدوث خلط أو تضارب أو تباين في تطبيقها.
 - 3- عدم توافق بعض القوانين والتشريعات والضرائب المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية، مما قد يستوجب إجراء تعديلات أو مصالحات أو إفصاحات إضافية.
 - 4- عدم توافر بعض المعلومات أو البيانات المطلوبة لإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالقياس بالقيمة العادلة أو التكاليف التاريخية أو التقديرات المستقبلية.
 - 5- عدم انتشار أو انتظام أو انضباط أو رقابة أو مراجعة للمعايير المحاسبية الدولية في بعض البلدان أو القطاعات، مما قد يؤثر على جودة وثقة ومصداقية التقارير المالية. (smawe,2024)
- ثامناً : أوجه التشابه والاختلاف ما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقارير عن خطط منافع التقاعد) والنظام المحاسبي الموحد المطبق في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد
- 1- أوجه التشابه ما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) والنظام المحاسبي الموحد المطبق في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد: سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (1) التالي:

أوجه التشابه ما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) والنظام المحاسبي الموحد المطبق في صندوق تقاعد موظفي

الدولة في بغداد

1	من ناحية هدف اعداد القوائم المالية:
أ	يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (26) الى المحاسبة واعداد التقارير لكافة المشاركين في خطة منافع التقاعد كمجموعة وليس مع التقارير التي يمكن اعدادها للأفراد حول منافع تقاعدهم الخاصة، ويوضح المعيار شكل ومحتوى التقارير المالية ذات الأغراض العامة لخطط ومنافع التقاعد.
ب	كذلك في النظام المحاسبي الموحد تُعد القوائم المالية من الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وهذه القوائم تقدم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدة نقدية، ويمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية بالآتي:
1	توفير معلومات عن موارد الوحدة والمطالبات المرتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها.
2	توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة والحالية.

3	توفير المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان، وتتضمن تفاصيل عن الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وكشف التدفقات النقدية والكشوفات التحليلية المرفقة بتلك القوائم التي تساهم في الإفصاح عن نشاط متكامل وواضح.	
2	من ناحية الفروض المحاسبية:	
أ	فرضية الشخصية المعنوية: إستقلال شخصية الوحدة الاقتصادية أو المشروع عن شخصية مالكيها والغرض من ذلك هو إمكانية محاسبة المسؤولين في الإدارة عن التصرفات المالية التي تتعلق بالوحدة الاقتصادية.	
ب	فرضية الإستمرارية: حيث إن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها إلى أجل غير محدد وليس في النية تصفيتها أو الحد من أعمالها ولا يقصد بهذا الغرض الإستمرار إلى ما لا نهاية بل قد يكون لبعض المشاريع أهداف معينة تنتهي بتحقيق تلك الأهداف.	
3	من ناحية المبادئ المحاسبية:	
أ	مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات: إن الهدف الرئيسي للمحاسبة إعداد التقارير المالية لإظهار نتائج أعمال المشروع أو الوحدة الاقتصادية عن فترة مالية معينة، حيث يتم جميع مصاريف الفترة مع ما يقابلها من إيرادات ذات الفترة لمعرفة نتيجة النشاط من ربح أو خسارة وهنا تظهر بعض المشاكل في تحديد المصروفات التي تخص تلك الفترة حيث أن بعض النفقات لها علاقة مباشرة مع الإيراد بينما في أحيان أخرى لا توجد علاقة مباشرة بين النفقة والإيراد مما يتطلب استخدام أسس معينة في تحديد تلك المصروفات التي تخص تلك الفترة.	
ب	مبدأ الإستحقاق: يعني هذا المبدأ عند تنظيم حساب النتيجة في أي فترة مالية يجب أن يتضمن كافة المصروفات والإيرادات التي تحصل خلال الفترة المالية وتخصها بالذات، بغض النظر عن قبضها أو دفعها الفعليين على عكس الأساس النقدي والذي يعتبر كل ما يقبض أو يدفع خلال الفترة المالية ضمن حسابات تلك الفترة وأن يكن ذا علاقة بنشاط الفترة.	
ج	مبدأ الثبات: أن السياسات والأسس المحاسبية المتبعة لا ينبغي تغييرها من فترة إلى أخرى بل يجب الإستمرار في استخدامها ما لم تطرأ مبررات وأحداث تلزم التغيير من سياسة وإساس محاسبي إلى سياسة وإساس محاسبي آخر عندئذ يجب الإشارة إلى ذلك مع ذكر المبررات وأساليب التغيير والحسابات والبند والفترات التي سيطر عليها التغيير.	
د	مبدأ الإعتراف بالإيراد: يعني الإعتراف المحاسبي عند تحقق الشرطين الآتيين:	
1	الإكتساب: ويعني إكمال عملية توليد الإيراد أو الإقتراب من الإكمال.	
2	التحقق: إمكانية تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أو إلى ما هو في حكم النقدية.	
هـ	مبدأ البيانات المالية: تنشأ نتيجة لتعامل المشروع مع أشخاص خارجيين وهذا التعامل ينشأ نتيجة مبادلة يترتب عليها قياس بوحداث نقدية، وهذا القياس يتم على أساس السعر الذي تمت به المبادلة، أن هذه العملية تخلق البيانات المحاسبية، ولهذا السبب يطلق البعض على هذه البيانات تجميعات أسعار ، حيث يقوم المحاسب بتجميعها بما يتفق مع الحركة الفعلية للعمليات الإنتاجية والتسويقية ، فمنها ما يتم تجميعه بسهولة مثل المواد والأجور المباشرة أما البعض الآخر يتم توزيعه على أساس زمني كالمصاريف الإضافية حيث يلاقي المحاسبين بعض الصعوبات في تقسيم هذه البيانات تحت أقسام معينة.	
و	مبدأ الأدلة الموضوعية: يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن جميع النفقات والإيرادات التي تقابلها قد تمت على أساس سليم أي إن إعادة التقسيم والتجميع في السجلات المحاسبية يجب أن يكون مدعماً بدليل موضوعي، والدليل الموضوعي يجب أن لا يكون مكلفاً بحيث يؤدي إلى إنقضاء الغرض منه، إذ يجب أن يأخذ بنظر الإعتبار في إختيار الدليل المادي المؤيد لصحة عملية الإتفاق أو عملية الإيراد أي توفير كل ما يوثق تلك العمليات ويبعد أي شك في صحتها وسلامتها.	
ي	مبدأ الإفصاح الكافي: ضرورة شمول التقاير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، ويتم ذلك بالتأشير على القوائم المالية أو بإضافة كشوفات ملحقه أو ضمن تقرير الإدارة وذلك وفقاً للقواعد المحاسبية العراقية.	

2- أوجه الاختلاف ما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) والنظام المحاسبي الموحد المطبق في صندوق تقاعد

موظفي الدولة في بغداد: سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (2) التالي:

أوجه الاختلاف ما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) والنظام المحاسبي الموحد المطبق في صندوق تقاعد موظفي

الدولة في بغداد

1	من ناحية الفروض المحاسبية:	
أ	فرضية ثبات قيمة العملة المستخدمة (القوة الشرائية للنقد) : حيث أن:	
1	في المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) يتم أظهار القيمة الحالية لدفعات برنامج التقاعد المتوقع دفعها إلى الموظفين الحاليين والسابقين والتي تتعلق بخدماتهم المقدمة في الفترات السابقة.	
2	بينما في النظام المحاسبي الموحد يتم توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة والحالية بثبات قيمة وحدة النقد المستخدمة وبغض النظر عن القيمة الشرائية للنقد حيث أن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس وحدة قياس ثابتة، ونعتبر قيمة النشاط المثبتة غير قابلة للتغيير على الرغم من التغيير المستمر للقيمة الشرائية لوحدة العملة.	
ب	من ناحية سنوية عرض التقارير المالية (فرض الدورية): حيث أن:	
1	لا يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) عرض تقرير سنوي لخطة منافع التقاعد ولكن يمكن ان تقتضي شروط خطة التقاعد ان تقدم الخطة تقريراً سنوياً.	
2	بينما في النظام المحاسبي الموحد يتم إلزامياً عرض تقرير سنوي لخطة منافع التقاعد وهذا ما يتلائم مع فرض الدورية (الفترات المحاسبية): وتعني إظهار المركز المالي ونتيجة النشاط بشكل دوري عادة تكون سنة أو أي فترة محاسبية أقل أو أطول من سنة بدل الإنتظار إلى إنتهاء عمر الوحدة الاقتصادية	

2	من ناحية المبادئ المحاسبية:	
أ	مبدأ الكلفة التاريخية: حيث أن:	
1	المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) هو جزء من المعايير المحاسبية الدولية والتي تنص على اعتماد القيمة العادلة في تقييم الموجودات الثابتة بدل الكلفة التاريخية على الرغم من عدم إشارة المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) الى الموجودات الثابتة في مضمونه.	
2	بينما في النظام المحاسبي الموحد يعتبر مبدأ الكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية الرئيسية للمحاسبة حيث يتم تثبيت كافة الموجودات الثابتة بالكلفة في تاريخ الشراء ، هذا يعني أن الموجودات الثابتة ستبقى في السجلات الحسابية بالكلفة الأصلية طيلة فترة إستغلالها من قبل الوحدة الاقتصادية.	
3	من ناحية الإفصاح عن قيمة الاستثمارات:	
أ	وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (26) فإنه يتم تسجيل الاستثمارات والإفصاح عنها في تقرير خطط منافع التقاعد بالقيمة العادلة.	
ب	بينما في النظام المحاسبي الموحد تدرج الإستثمارات القصيرة الأجل كموجودات متداولة في الميزانية العامة بسعر الكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل في تاريخ الميزانية ولكون الكلفة أقل من القيمة السوقية للأسهم المتداولة فيعرف بخسائر هبوط القيمة السوقية مقابل مخصص هبوط القيمة السوقية للإستثمارات المتداولة وتعالج هذه الخسائر في حساب (خسائر هبوط الإستثمارات المالية). ويعرض المخصص مطروحاً من الإستثمارات المتداولة في الميزانية. أما الإستثمارات طويلة الأجل فيعرف بخسائر هبوط القيمة غير المؤقت ويعالج في حساب (خسائر هبوط أسعار الإستثمارات المالية)، ويجري تخفيض قيمة الإستثمارات طويلة الأجل مباشرة. أما بالنسبة للإستثمارات العقارية فتعالج معالجة الموجودات الثابتة أي بالكلفة التاريخية و يجري إخضاعها للإندثار السنوية.	

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى

(International Accounting Standard No. (26) (Accounting and Reporting for Retirement Benefit Plans), (Unified Accounting System), (Mohamed, 2020), and (Internet Websites)

المبحث الثالث : تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26)(المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد

سيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) بالتعديل وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" في (صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد) من خلال الحالة الافتراضية (الموظفة (س) والتي تمثل شريحة مهمة وكبيرة من شرائح الموظفين والمتقاعدين) وفق خطة المساهمات المحددة المعدلة. وسيتم اعتماد بعض البيانات الافتراضية لعدم كفاية البيانات المتحصل عليها من إدارة الصندوق.

3-1 خطة المساهمات المحددة المعدلة: دولياً فإن خطط المساهمات المحددة هي خطط منافع تقاعد تتحدد فيها المبالغ التي سيتم دفعها كمناافع تقاعد اعتماداً على مساهمات المنشأة في صندوق التقاعد وان هذه المساهمات يتم تحمل تكاليفها اما من قبل المنشأة كاملة او من قبل الموظفين كاملة او كلا المنشأة والموظفين وحسب نسب معينة تحدد لكل منهم في شروط تعاقد العمل او وفق القوانين والتشريعات المعمول بها في البلد محل العمل إضافة الى عائدات الاستثمار على أموال الصندوق (موجبة تضاف الى مبلغ المساهمة ، سالبة تطرح من مبلغ المساهمة) ويتم توزيع هذه المنافع على فترات زمنية يساوي في عددها عدد فترات الخدمة التي قضاها الموظف في خدمته الوظيفية و (المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) Delahanty, 1998, 30) وفي العراق في (صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد) تكون النسبة المعمول بها هي (25%) من الراتب الوظيفي (الاسمي) للموظف تسلم شهرياً للصندوق من قبل الدوائر الحكومية (إيرادات تحويلية) وتكون مقسمة كالاتي (15% مساهمة الدولة و 10% استقطاع توقيفات تقاعدية) حسب المادة (17) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 المعدل وان المنافع (الرواتب) التقاعدية يستمر دفعها للمتقاعد على فترات زمنية منصوص عليها في هذا القانون من تاريخ حالته على التقاعد ولطيلة فترة حياته المتبقية وقد تستمر في حالة وجود خلف له وحسب الشروط القانونية المنصوص عليها في القانون المذكور أعلاه. والآن ينتقل الباحثان الى تطبيق خطة المساهمات المحددة المعدلة من خلال الحالة الافتراضية (الموظفة (س)): -تم مباشرة الموظفة (س) بالوظيفة بتاريخ 2015/7/1 بعد تعيينها في احدى دوائر الدولة بعد حصولها على الشهادة الجامعية الأولية (بكالوريوس) ومدة الدراسة اللازمة لها (4 سنوات) بالدرجة الوظيفية السابعة/ المرحلة الأولى وراتب اسمي قدره (296000) دينار شهرياً وحسب الفقرة (و) من البند (أولاً) من المادة (4) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008

"المعدل" والتي تنص على الاتي:- (حملة الشهادة الجامعية الأولية (البكالوريوس) في المرتبة الأولى من الدرجة السابعة براتب (296) ألف دينار (مائتان وستة وتسعون ألف دينار)) وقد استمرت بخدمتها الوظيفية لمدة خمسة عشر عاما بعدها احيلت على التقاعد المبكر بناء على طلبها لشمولها بأحكام البند (ثانيا) من المادة (12) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" والتي تنص على الاتي:

أ- ان لا تقل مدة خدمتها التقاعدية عن (15) خمس عشرة سنة.

ب- ان لا يقل عدد اطفالها عن (3) ثلاثة ولا يزيد عمر أي منهم على (15) خمس عشر سنة.

ج- أن تتصرف لرعاية اطفالها.

وبذلك أيضا تكون الموظفة (س) قد استحققت للمزايا المكتسبة (المعيار المحاسبي الدولي رقم (26)) و (Delahanty,1998,30)

فتكون الية احتساب المساهمات المحددة (الإيرادات التحويلية المحددة (التوقيفات التقاعدية + المساهمات الحكومية)) والإيرادات الأخرى والتزام المنافع (الرواتب) التقاعدية الآجلة لها وفق هذه الخطة المعدلة وفق القانونين المذكورين أعلاه في الجدول رقم (3) الاتي:



جدول رقم 3.xlsx

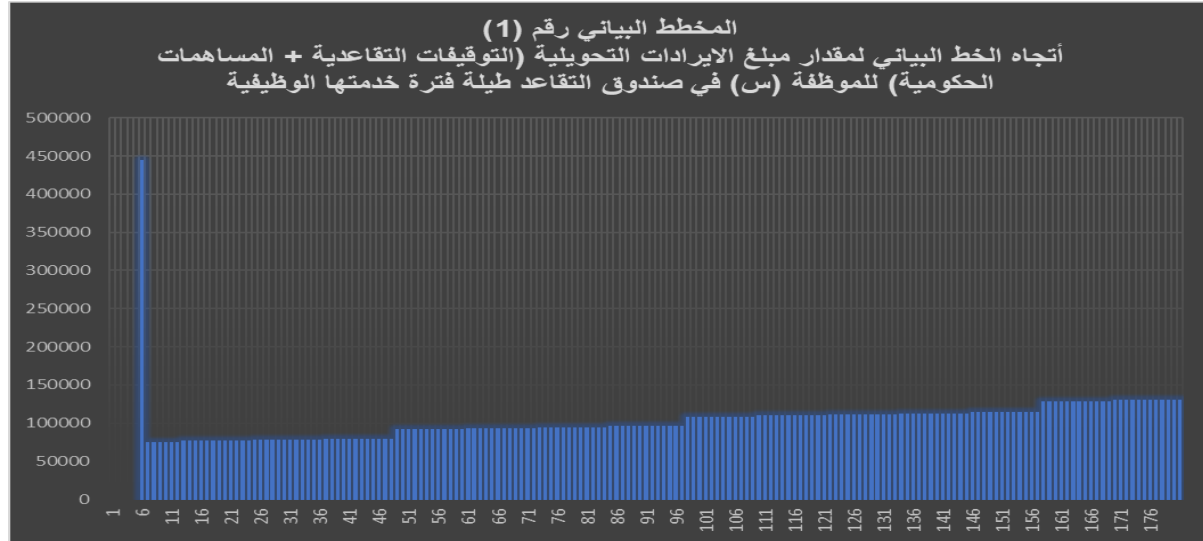
يبين الباحثان بأن هذا الجدول يتم أعداده في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بداية تعيين الموظف في دائرته ويستمر تحديثه تدريجيا طيلة فترة خدمته بالاشهر وذلك بسببين:

الأول: لأظهار مقدار الزيادات في الإيرادات التحويلية (التوقيفات التقاعدية + المساهمة الحكومية) للموظف الناتجة عن زيادة الرواتب الوظيفية له بسبب حالات القدم الناتجة عن كتب الشكر والتقدير التي استحقها الموظف اثناء خدمته الوظيفية والتي تؤثر إيجابيا في تقديم تواريخ العلاوات والترفيعات له وكذلك لأظهار حالات التأخير في تواريخ العلاوات والترفيعات نتيجة العقوبات التي حصل للموظف اثناء خدمته الوظيفية.

الثاني: ان صافي التزام الرواتب التقاعدية الآجلة متغيرة المبالغ شهريا ويتم احتسابها للموظف (المشارك المسجل في صندوق التقاعد) في (العمود رقم 14) ناتجة من حاصل ضرب نسبة الإيرادات التحويلية الخاصة بالموظف اثناء خدمته الوظيفية (العمود رقم 8) بالمبالغ المسجلة في صافي التزام الرواتب (المنافع) التقاعدية الآجلة لجميع الموظفين (المشاركين المسجلين في صندوق التقاعد) (العمود رقم 13) وان هذه المبالغ المسجلة في (العمود رقم 14) سوف تدخل في الاستثمارات المالية قصيرة الاجل التي يقوم بها صندوق التقاعد في الأشهر والفترات اللاحقة مما يزيد من ايراد الاستثمارات المالية (العمود رقم 9) في حال نجاح هذه الاستثمارات وبالتالي زيادة حجم صافي التزام المنافع (الرواتب) التقاعدية الآجلة لجميع الموظفين (المشاركين المسجلين في صندوق التقاعد) (العمود رقم 13) مما يؤثر بالزيادة بشكل متراكم تدريجيا على صافي التزام الرواتب التقاعدية الآجلة للموظف (المشارك المسجل في صندوق التقاعد) في (العمود رقم 14) والذي سيظهر بشكله النهائي في المبلغ النهائي الإجمالي لهذا الالتزام حيث يتوقف تحديث هذا الجدول عند إحالة الموظف على التقاعد. (Delahanty,1998,27-28) المصدر: من أعداد الباحثان استنادا الى

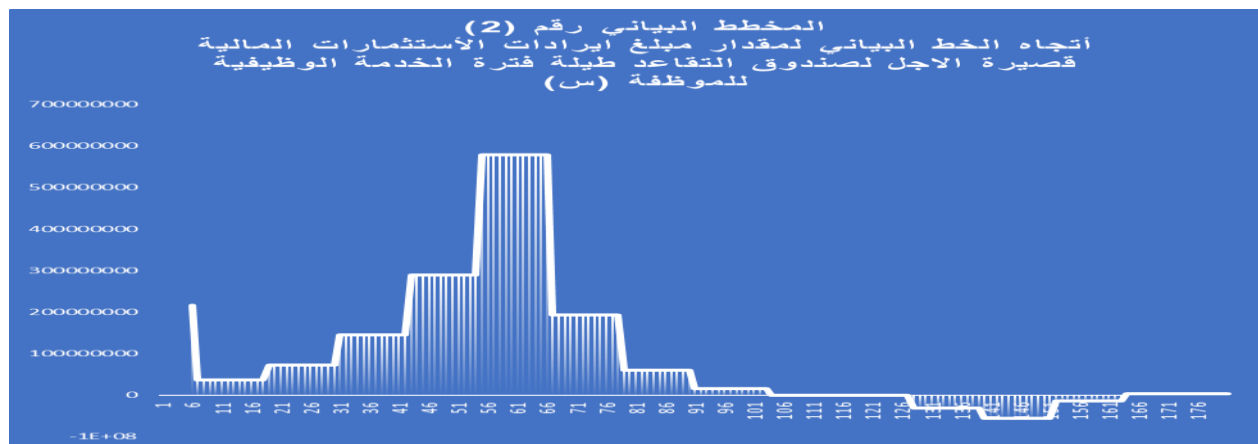
أن الجدول رقم (3) أعلاه في حال تعميم استخدامه لجميع المشاركين (المساهمين) في صندوق التقاعد لموظفي الدولة في بغداد فإنه يبين أصول خطة التقاعد والتغييرات التي حدثت فيها.ونسنعرض من خلال المخططات البيانية الاتية اتجاه الخطوط البيانية التالية:

- 1- يظهر المخطط البياني رقم (1) الاتي اتجاه الخط البياني لمقدار مبلغ الإيرادات التحويلية (التوقيفات التقاعدية + المساهمة الحكومية) للموظفة (س) في صندوق التقاعد طيلة فترة خدمتها الوظيفية.
- 2- يظهر المخطط البياني رقم (2) الاتي اتجاه الخط البياني لمقدار مبلغ إيرادات الاستثمارات المالية قصيرة الاجل لصندوق التقاعد طيلة فترة الخدمة الوظيفية للموظفة(س).
- 3- يظهر المخطط البياني رقم (3) الاتي اتجاه الخط البياني لمقدار صافي التزام الرواتب التقاعدية الآجلة للموظفة (س) طيلة فترة الخدمة الوظيفية لها.



المصدر: من اعداد الباحثان

حيث نلاحظ ارتفاعا عاليا بشكل إيجابي في اتجاه الخط البياني نحو المبلغ (444000) اربعمائة وأربعة واربعون ألف دينار وهي حاصل جمع الإيرادات التحويلية (التوقيفات التقاعدية + المساهمة الحكومية) للموظفة (س) في صندوق التقاعد لموظفي الدولة للستة اشهر الأولى من خدمتها الوظيفية في 2015/12/31 ثم ينخفض الخط البياني نحو المبلغ (74000) أربعة وسبعين ألف دينار وهي مقدار الإيرادات التحويلية للشهر السابع من خدمتها الوظيفية ثم يتصاعد الخط البياني تدريجيا بحسب مقدار الإيرادات التحويلية لها في صندوق التقاعد المذكورة في الجدول رقم (3) /العمود رقم (6) وصولا الى المبلغ (129250) مئة وتسعة وعشرين ألف ومئتان وخمسون دينار وهو مبلغ الإيرادات التحويلية للشهر الأخير من الخدمة الوظيفية للموظفة (س) المنتهي في



المصدر: من اعداد الباحثان

2030/6/30 وهنا يود الباحثان الايضاح الى ان اتجاه الخط البياني لمقدار مبالغ إيرادات الاستثمارات قصيرة الاجل لصندوق تقاعد موظفي الدولة مبني على قيم افتراضية لمبالغ هذه الإيرادات ماعدا مبلغ إيرادات الاستثمار لسنة (2015) فهي قيمة فعلية (مقربة الى أقرب ألف) بمقدار (216972478) مئتان وستة عشر مليار وتسعمائة وأثنان وسبعون مليون وأربعمائة وثمانية وسبعون ألف دينار مأخوذة من القوائم المالية الصادرة عن صندوق التقاعد لموظفي الدولة لسنة (2015). ونلاحظ في المخطط ارتفاعا إيجابيا في اتجاه الخط البياني نحو المبلغ (216972478) مئتان وستة عشر مليار وتسعمائة وأثنان وسبعون مليون وأربعمائة وثمانية وسبعون ألف دينار في 2015/12/31 ثم يبدأ بالانخفاض ثم الصعود بمستويات مختلفة وحسب مقدار قيم المبالغ المذكورة في الجدول رقم (3) /العمود رقم (9) حيث ينخفض الخط البياني بعد ذلك الى مستوى (صفر) إيرادات ثم ينخفض الى مستويات سالبة في الإيرادات بسبب الخسائر المتحققة في الاستثمارات ثم يبدأ بالصعود التدريجي وهكذا الى نهاية يوم 2030/6/30. وهنا يشير الباحث الى ان نسب الفوائد على الاستثمارات القصيرة الاجل لصندوق التقاعد المتمثلة بالودائع الثابتة وسندات الخزينة لدى مصرفي الرافدين والرشد والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية قد بلغت اجمالا (2%) وحسب تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي عن البيانات المالية لصندوق تقاعد موظفي الدولة للسنة المنتهية في 2015/12/31 في الملاحظات/الاستثمارات. وأن من ضمن الإيضاحات المذكورة في التقرير/الايضاح رقم (6): "يمثل مبلغ (2) ترليون دينار الظاهر في كشف الاستثمارات المالية استثمارا في سندات خزينة صادرة عن وزارة المالية لتغطية عجز الدولة لسنة (2014) وبنسبة خصم (4%) لمدة (364) يوم" وكما أشار الباحث مسبقا الى ان صندوق التقاعد لا يقوم بعمل أي تقييمات اكتوارية سنوية او غير سنوية او افتراضات اكتوارية لتبنى على أساسها تلك التقييمات لمعرفة حجم الاستثمارات المستقبلية ونسب فوائدها المقدره وغيرها من الأمور التي تتطلب وجود تقييمات اكتوارية. فيرى الباحث ان هذه النسب سواء كانت بمفردها (4%) او المتوسط الحسابي لها (2%) متلائمة مع ما ذكره في كتابه (kieso&others)

(FOURTH EDITION \ INTERMEDIATE ACCOUNTING \ IFRS EDITION \ 2020 \ p:495)

حيث قال إن السندات الحكومية التي تصدرها الحكومة ذات مخاطر ائتمان قليلة جدا او معدومة (مخاطر عدم السداد) لذلك تكون معدلات الفائدة على هذه المخاطر (0%-5%). حيث "يمكن القول ان اغلب الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار ركزت على الاستثمار الذي يهدف الى تحقيق عائد مقبول يرافقه مستوى معين من المخاطر" (Aftan and Al-Obaidi,2022,203)



المصدر: من اعداد الباحثان

وهنا نلاحظ ارتفاعا عاليا إيجابيا للخط البياني لمقدار صافي التزام الرواتب التقاعدية الآجلة للموظفة (س) في نهاية الستة أشهر الأولى من الخدمة الوظيفية لها في 2015/12/31 حيث بلغ (2636889.17) مليونان وستمئة وثلاثة وستون ألف وثمانمائة وتسعة وثمانون دينار وسبعة عشر فلسا وبعدها ينخفض الخط البياني ويستمر سيره ايجابيا صعودا ونزولا وحسب حجم المبالغ المذكورة في الجدول رقم (3) /العمود رقم (14) لينتهي بالتزام الشهر الأخير من الخدمة الوظيفية لها في 2030/6/30 بمقدار (131754.518) مائة وواحد وثلاثون ألف وسبعمائة وأربعة وخمسون دينار وخمسمائة وثمانية عشر فلسا ليبلغ مجموع صافي التزام الرواتب التقاعدية الآجلة لها بمقدار (28074753.9) ثمانية وعشرون مليون وأربعة وسبعون ألف وسبعمائة وثلاثة وخمسون دينار وتسعون فلسا. وهنا يبين الباحث بان التغيرات في حجم نسبة الإيرادات التحويلية من فترة الى أخرى للموظفة (س) المذكورة في الجدول (3) /العمود رقم (8) وكذلك التغيرات في حجم الإيرادات للاستثمارات المالية قصيرة الاجل لصندوق التقاعد من فترة الى أخرى المذكورة في العمود رقم (9) سينعكس تأثيرها على مقدار حجم صافي التزام الرواتب التقاعدية الآجلة للموظفة (س) الناتجة في العمود رقم (14) من فترة الى أخرى أيضا وللفترات المتعاقبة نتيجة التأثير التراكمي وكما سبق ذكره أعلاه في هذه الخطة المعدلة. واستنادا الى ما سبق ذكره وبموجب الجدول رقم (3) اعلاه يستحدث الباحث الحسابين الآتيين ضمن حساب الاحتياطيات المتنوعة (223):

اسم الحساب	الرقم المستحدث له في الدليل المحاسبي
التزام الرواتب التقاعدية الآجلة	2231
التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	2232

المصدر: من اعداد الباحثان

وبذلك أصبحت:

- 1- المبالغ المسجلة في الحساب رقم (2231) التزام طويل الاجل على صندوق التقاعد تجاه الموظفين الذين سيحالون على التقاعد مستقبلا ولكل موظف نسبته المحددة حسب الجدول رقم (3) أعلاه في العمود رقم (8).
 - 2- المبالغ المسجلة في الحساب رقم (2232) التزاما مستحقا الدفع على صندوق التقاعد تجاه الموظفين عند احوالتهم على التقاعد كما سيأتي شرحه لاحقا بالتفصيل عند اكمال عرض الحالة الافتراضية للموظفة(س).
- ويستحدث الباحث قيد غلق لرصيد حساب الفائض المتراكم في 2015/1/1 في حساب التزام الرواتب التقاعدية الآجلة وبالشكل الاتي:

المدين	الدائن	اسم الحساب	رقم الدليل المحاسبي
12651740178		الاحتياطيات/الفائض المتراكم	224
12651740178		التزام الرواتب التقاعدية الآجلة	2231

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى، (Delahanty,1998,26)

ولا يتم استخدام حساب الفائض المتراكم مرة ثانية. وسيكون حساب الإيرادات والمصروفات المعدل للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 بالشكل الآتي:

هيئة التقاعد الوطنية صندوق تقاعد موظفي الدولة حساب الإيرادات والمصروفات المعدل للسنة المالية المنتهية في

31/كانون الأول/2015

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	2015	الملاحظات
4	الإيرادات		
463	إيراد الاستثمارات المالية	216972478	أرقام فعلية (مقربة الى أقرب ألف) من القوائم المالية الصادرة لسنة 2015
48	الإيرادات التحويلية (التوقيفات) التقاعدية 10% + المساهمات الحكومية 15%	2601205293	أرقام فعلية (مقربة الى أقرب ألف) من القوائم المالية الصادرة لسنة 2015

أرقام فعلية (مقربة الى أقرب ألف) من القوائم المالية الصادرة لسنة 2015	2818177771	مجموع الإيرادات		
		تنزل: المصروفات	3	
أرقام فعلية من القوائم المالية الصادرة لسنة 2015	21516900	المستلزمات الخدمية	33	
معدل	21516900	مجموع المصروفات		
معدل	2796660871	زيادة الإيرادات على المصروفات		

المصدر: من اعداد الباحثان

ويستحدث الباحث قيد غلق لمبلغ (زيادة الإيرادات على المصروفات) في حساب التزام الرواتب التقاعدية الأجلة بالشكل الآتي:

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	الدائن	المدين
	الإيرادات والمصروفات		2796660871
2231	التزام الرواتب التقاعدية الأجلة	2796660871	

المصدر: من اعداد الباحثان

ومن ثم تتم عملية مقابلة وترصيد لحساب التزام الرواتب التقاعدية الأجلة في 2015/12/31 لأظهار مقدار الالتزام الذي سيظهر في قائمة المركز المالي المعدلة ((الميزانية العامة) كما ورد ذكرها في القوائم المالية الصادرة لصندوق التقاعد لسنة 2015) كما في 2015/12/31 وبالشكل الآتي:

ح/ التزام الرواتب التقاعدية الأجلة كما في 2015/12/31

رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ	رقم الدليل	اسم الحساب	المبلغ
224	الفائض المتراكم 2015/1	12651740178			
	الإيرادات والمصروفات	2796660871			
				الرصيد المرحل	15448401049
	المجموع	15448401049			15448401049
	الرصيد المنقول	15448401049			

المصدر: من اعداد الباحثان

وعليه ستكون قائمة المركز المالي المعدلة (الميزانية العامة) كما في 2015/12/31 كالآتي:

هيئة التقاعد الوطنية صندوق تقاعد موظفي الدولة قائمة المركز المالي المعدلة كما في 2015/12/31

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	2015	الملاحظات
	1	الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
1	152	استثمارات مالية قصيرة الأجل	9527735086	أرقام فعلية (مقربة الى أقرب ألف) من القوائم المالية الصادرة لسنة 2015
2	16	المدينون	1225769485	معدلة ونسبتها الى مجموع الموجودات مشابهة تقريبا للنسبة الفعلية في القوائم المالية الصادرة لسنة 2015
3	18	النقدية	4903077933	معدلة ونسبتها الى مجموع الموجودات مشابهة تقريبا للنسبة الفعلية في القوائم المالية الصادرة لسنة 2015
		مجموع الموجودات المتداولة	15656582504	معدل
	2	مصادر التمويل		
		مصادر التمويل طويلة الأجل		
	2231	التزام الرواتب التقاعدية الأجلة	15448401049	معدل
		مصادر التمويل قصيرة الأجل		
5	26	الدائنون	208181455	أرقام فعلية من القوائم المالية الصادرة لسنة 2015
		مجموع مصادر التمويل	15656582504	معدل

النسبة الى صافي الأصول المتوفرة للالتزام المنافع التقاعدية (%)	النسبة الى اجمالي الاستثمارات (%)	نسبة الفائدة	المبلغ (الاف الدنانير)	الأصول	
				1 الاستثمارات قصيرة الاجل بالسندات والودائع الثابتة الحكومية (بالقيمة العادلة استنادا الى أسعار السندات والودائع الثابتة الحكومية الصادرة)	
0.0172685721424399	0.027999501	%4.5	266771828	1 سندات الخزينة الصادرة من البنك المركزي العراقي	
0.129463236593632	0.209913477	%4	2000000000	2 سندات الخزينة الصادرة من وزارة المالية العراقية	
0.258926473187264	0.419826954	%3	4000000000	3 ودايع ثابتة في مصرف الرشيد	
0.2110874288967975	0.342260068	%2.5	3260963258	4 ودايع ثابتة في مصرف الرافدين	
	%100		9527735086	مجموع الاستثمارات	
			1225769485	2 الذمم المدينة/ سلف لأغراض النشاط	
			4903077933	3 النقدية	
			15656582504	اجمالي الأصول	
				الالتزامات	
				الذمم الدائنة	1
			1289124	1 رواتب واجور معادة	
			206892331	2 استقطاعات لحساب الغير	
			(208181455)	مجموع الذمم الدائنة	يطرح
			15448401049	صافي الأصول المتوفرة للالتزام المنافع التقاعدية	

المصدر: من اعداد الباحثان

وعليه سيتمكن الباحث ولغرض أكمال متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) من أعداد الاتي:



جدول رقم 7.xlsx

وبناء عليه وحسب متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (26) سيقوم الباحثان بأعداد:

قائمة صافي الأصول المتوفرة للالتزام المنافع التقاعدية المعدلة في صندوق تقاعد موظفي الدولة وفق خطة المساهمات

المحددة المعدلة كما في 2015/12/31

النسبة الى صافي الأصول المتوفرة للالتزام المنافع التقاعدية (%)	النسبة الى اجمالي الاستثمارات (%)	نسبة الفائدة	المبلغ (الاف الدنانير)	الأصول	
				1 الاستثمارات قصيرة الاجل بالسندات والودائع الثابتة الحكومية (بالقيمة العادلة استنادا الى أسعار السندات والودائع الثابتة الحكومية الصادرة)	
0.0172685721424399	0.027999501	%4.5	266771828	1 سندات الخزينة الصادرة من البنك المركزي العراقي	
0.129463236593632	0.209913477	%4	2000000000	2 سندات الخزينة الصادرة من وزارة المالية العراقية	
0.258926473187264	0.419826954	%3	4000000000	3 ودايع ثابتة في مصرف الرشيد	
0.2110874288967975	0.342260068	%2.5	3260963258	4 ودايع ثابتة في مصرف الرافدين	
	%100		9527735086	مجموع الاستثمارات	
			1225769485	2 الذمم المدينة/ سلف لأغراض النشاط	
			4903077933	3 النقدية	
			15656582504	اجمالي الأصول	

الالتزامات			
1	الذمم الدائنة		
	رواتب واجور معادة	1289124	
2	استقطاعات لحساب الغير	206892331	
يطرح	مجموع الذمم الدائنة	(208181455)	
	صافي الأصول المتوفرة للالتزام المنافع التقاعدية	15448401049	

المصدر: من اعداد الباحثان

نلاحظ أن صافي الأصول المتوفرة للالتزام المنافع التقاعدية الظاهر في البيان أعلاه البالغ (15448401049) دينار مساوي للالتزام الرواتب التقاعدية الآجلة الظاهر في قائمة المركز المالي المعدلة والقائمة الموحدة المعدلة لصندوق تقاعد موظفي الدولة لسنة 2015. وبذلك سوف لا يكون هنالك فائضا أو عجزا (توازن) في أصول الخطة لغرض مقابلة التزام المنافع التقاعدية الآجلة. وبتاريخ 2030/6/30 وهو اخر يوم عمل للموظفة (س) يتم عمل أنفكاك عن الخدمة لها (ب.ظ) لغرض أحوالها على التقاعد. وبتاريخ 2030/7/1 يستحدث الباحث قيد غلق للمجموع النهائي لرصيد التزام الرواتب التقاعدية الآجلة للمتقاعدة (س) /جدول رقم (6) /العمود رقم (14) والبالغ (28074753.9) ثمانية وعشرون مليون وأربعة وسبعون ألف وسبعمائة وثلاثة وخمسون دينار وتسعون فلسا وكالاتي:

المدین	الدائن	اسم الحساب	رقم الدليل المحاسبي
28074753.9		التزام الرواتب التقاعدية الآجلة	2231
	28074753.9	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	2232

المصدر: من اعداد الباحثان

حيث أصبح التزام الرواتب التقاعدية الآجلة مستحقا للمتقاعدة (س). وهنا نكون أمام خيارين لدفع المستحقات للمتقاعدة (س):
الأول: دفع الاستحقاق كاملا دفعة واحدة فورية ويكون القيد كالآتي:

المدین	الدائن	اسم الحساب	رقم الدليل المحاسبي
28074753.9		التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	2232
	28074753.9	النقدية	183

المصدر: من اعداد الباحثان

الثاني: يتم دفع المستحقات التقاعدية على شكل دفعات في بداية فترات محددة (30 فترة) (سنة أشهر لكل فترة) تساوي هذه الفترات في مجموعها الخدمة الوظيفية السابقة (15 سنة) للمتقاعدة (س) من خلال الآتي:
1- الجدول رقم (5) الذي سوف نستخدمه في خصم التزام الرواتب التقاعدية المستحقة للمتقاعدة (س) بمعدل فائدة نصف سنوي (2%) ل (30) فترة قادمة وباستخدام جدول القيمة الحالية لأقساط المعاشات السنوية المستحقة (دفعة مستحقة).
2- الجدول رقم (6) (استهلاك التزام الرواتب التقاعدية المستحقة المخصص للمتقاعدة (س)).
3- القيود التي سيتم أعدادها استنادا الى الجدول رقم (6).

جدول رقم (5) خصم التزام الرواتب التقاعدية المستحقة للمتقاعدة (س) بمعدل فائدة نصف سنوي (2%) ل (30) فترة

1	2	3
التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	القيمة الحالية للقسط نصف سنوي المستحق 1 دينار لمدة 30 فترة بنسبة 2%	المدفوعات نصف سنوية في بداية كل فترة
28074753.9	22.84438	1228956.702
المصدر: من اعداد الباحثان		



جدول رقم (6) استهلاك التزام الرواتب التقاعدية المستحقة للمتقاعدة (س) (دفعة مستحقة)

5	4	3	2	1
صافي التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	الجزء المستهلك من التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	الفائدة نصف سنوية (2%) على التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	المدفوعات نصف سنوية	التاريخ
28074753.9				1/7/2030
26845797.2	1228956.702	0	1228956.702	1/7/2030
26153756.44	692040.7579	536915.944	1228956.702	1/1/2031
25447874.87	705881.573	523075.1288	1228956.702	1/7/2031
24727875.66	719999.2045	508957.4973	1228956.702	1/1/2032
23993476.47	734399.1886	494557.5133	1228956.702	1/7/2032
23244389.3	749087.1723	479869.5295	1228956.702	1/1/2033
22480320.39	764068.9158	464887.786	1228956.702	1/7/2033
21700970.09	779350.2941	449606.4077	1228956.702	1/1/2034
20906032.79	794937.3	434019.4018	1228956.702	1/7/2034
20095196.75	810836.046	418120.6558	1228956.702	1/1/2035
19268143.98	827052.7669	401903.9349	1228956.702	1/7/2035
18424550.16	843593.8222	385362.8796	1228956.702	1/1/2036
17564084.46	860465.6987	368491.0031	1228956.702	1/7/2036
16686409.45	877675.0127	351281.6892	1228956.702	1/1/2037
15791180.93	895228.5129	333728.1889	1228956.702	1/7/2037
14878047.85	913133.0832	315823.6187	1228956.702	1/1/2038
13946652.1	931395.7448	297560.957	1228956.702	1/7/2038
12996628.44	950023.6597	278933.0421	1228956.702	1/1/2039
12027604.31	969024.1329	259932.5689	1228956.702	1/7/2039
11039199.7	988404.6156	240552.0862	1228956.702	1/1/2040
10031026.99	1008172.708	220783.9939	1228956.702	1/7/2040
9002690.826	1028336.162	200620.5398	1228956.702	1/1/2041
7953787.941	1048902.885	180053.8165	1228956.702	1/7/2041
6883906.998	1069880.943	159075.7588	1228956.702	1/1/2042
5792628.436	1091278.562	137678.14	1228956.702	1/7/2042
4679524.303	1113104.133	115852.5687	1228956.702	1/1/2043
3544158.087	1135366.216	93590.48606	1228956.702	1/7/2043
2386084.547	1158073.54	70883.16175	1228956.702	1/1/2044
1204849.537	1181235.011	47721.69095	1228956.702	1/7/2044
0	1204859.711	24096.99073	1228956.702	1/1/2045
	28074753.9	8793936.98	36868701.05	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان

وستكون القيود بموجب الجدول رقم (6) أعلاه كالآتي:

رقم الدليل المحاسبي	البيان	الدائن	المدين	التاريخ
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة		1228956.702	1/7/2030
18	النقدية	1228956.702		
361	فوائد مدينة		536915.944	31/12/2030
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	536915.944		
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة		536915.944	1/1/2031
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة		692040.7579	
18	النقدية	1228956.702		
361	فوائد مدينة		523075.1288	1/7/2031



2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	705881.573	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	508957.4973	31/12/2031
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	508957.4973	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	508957.4973	1/1/2032
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	719999.2045	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	494557.5133	1/7/2032
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	734399.1886	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	479869.5295	31/12/2032
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	479869.5295	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	479869.5295	1/1/2033
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	749087.1723	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	464887.786	1/7/2033
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	764068.9158	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	449606.4077	31/12/2033
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	449606.4077	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	449606.4077	1/1/2034
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	779350.2941	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	434019.4018	1/7/2034
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	794937.3	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	418120.6558	31/12/2034
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	418120.6558	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	418120.6558	1/1/2035
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	810836.046	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	401903.9349	1/7/2035
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	827052.7669	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	385362.8796	31/12/2035
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	385362.8796	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	385362.8796	1/1/2036
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	843593.8222	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	368491.0031	1/7/2036
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	860465.6987	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	351281.6892	31/12/2036
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	351281.6892	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	351281.6892	1/1/2037
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	877675.0127	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	333728.1889	1/7/2037



2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	895228.5129	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	315823.6187	31/12/2037
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	315823.6187	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	315823.6187	1/1/2038
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	913133.0832	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	297560.957	1/7/2038
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	931395.7448	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	278933.0421	31/12/2038
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	278933.0421	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	278933.0421	1/1/2039
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	950023.6597	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	259932.5689	1/7/2039
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	969024.1329	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	240552.0862	31/12/2039
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	240552.0862	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	240552.0862	1/1/2040
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	988404.6156	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	220783.9939	1/7/2040
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1008172.708	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	200620.5398	31/12/2040
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	200620.5398	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	200620.5398	1/1/2041
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1028336.162	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	180053.8165	1/7/2041
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1048902.885	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	159075.7588	31/12/2041
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	159075.7588	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	159075.7588	1/1/2042
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1069880.943	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	137678.14	1/7/2042
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1091278.562	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	115852.5687	31/12/2042
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	115852.5687	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	115852.5687	1/1/2043
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1113104.133	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	93590.48606	1/7/2043

2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1135366.216	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	70883.16175	31/12/2043
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	70883.16175	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	70883.16175	1/1/2044
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1158073.54	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	47721.69095	1/7/2044
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1181235.011	
18	النقدية	1228956.702	
361	فوائد مدينة	24096.99073	31/12/2044
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	24096.99073	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	24096.99073	1/1/2045
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	1204859.711	
18	النقدية	1228956.702	

المصدر: من اعداد الباحثان

وبذلك سيتمكن الباحث من أعداد الاتي:



جدول رقم 10.xlsx

وانتهاءا يضيف الباحثان:

قائمة المركز المالي الجزئية المعدلة في صندوق تقاعد موظفي الدولة كما في 2030/12/31

2	مصادر التمويل	
	مصادر التمويل طويلة الأجل	
2231	التزام الرواتب التقاعدية الأجلة	168211857611.10
2232	التزام الرواتب التقاعدية المستحقة	26845797.2
	مصادر التمويل قصيرة الأجل	
2663	مصاريف مستحقة/فوائد مدينة	536915.944
	مجموع مصادر التمويل	168239240324.194

المصدر: من اعداد الباحثان

تم أعداد وتطبيق هذه الخطة المعدلة من قبل الباحثان أستنادا الى:

(IFRS 2016, IAS No. (26), 606-611) & (IFRS, 241, 2016) & (IFRS Expert, 2019, IAS No. (26), 751) -757) & (Abu Nasar and Hamidat, 2018, (International Accounting Standard No. (26), 322-328)) & the Salaries of State and Public Sector Employees Law No. (22) of 2008 “amended” & the Unified Retirement Law No. (9) of 2014 “amended.” & (the unified accounting system)(& kieso&others,2020,525,1790-1791) &(Arnold & Kyle, v2,2020,174-175)&(Delahanty,1998,25-50)

2-3 واقع العمل للحالة الافتراضية (س) في صندوق تقاعد موظفي الدولة: - يكون واقع العمل للإحالة على التقاعد

واحتمساب المنافع التقاعدية (الراتب التقاعدي) في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد للحالة الافتراضية (المتقاعدة (س))

وفق قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 المعدل وكالاتي:

1- المادة (12):

البند/ثانيا: للموظفة المتزوجة أو الأرملة أو المطلقة الحاضنة لأطفالها ان تطلب إحالتها إلى التقاعد وفقا للشروط الآتية:

أ . أن لا تقل مدة خدمتها التقاعدية عن (15) خمس عشرة سنة.

ب. أن لا يقل عدد أطفالها عن (3) ثلاثة ولا يزيد عمر أي منهم على (15) خمس عشرة سنة.

ج. أن تتصرف لرعاية أطفالها.

2- المادة (21):

البند/أولاً: يستحق المحال الى التقاعد الراتب اذا كانت لديه خدمة تقاعدية لا تقل عن (15) خمس عشرة سنة ولا يصرف الراتب التقاعدي الا اذا كان قد أكمل (45) خمساً وأربعين سنة من عمره وفي كل الأحوال لا يصرف عن المدة السابقة لتأريخ إكماله السن المذكورة باستثناء حالات الوفاة والاستشهاد والإحالة الى التقاعد لأسباب صحية والمحالين الى التقاعد وفقاً لإحكام البندين (ثانياً و ثالثاً) من المادة (12) من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014.

البند/ثانياً: يحتسب الراتب التقاعدي على الوجه الآتي:- حاصل ضرب معدل الراتب مضروباً في عدد سنوات الخدمة التقاعدية مضروباً في النسبة التراكمية 2,5%:

$$\text{الراتب التقاعدي} = \frac{\text{معدل الراتب} \times 2,5 \times (\text{عدد اشهر الخدمة} / 12)}{100}$$

البند/رابعاً:

أ: يكون الحد الأدنى للراتب التقاعدي للمتقاعد (400,000) دينار (اربعمائة ألف دينار) شهرياً.

ب: يمنح المتقاعد عن خدماته مخصصات تحسين معيشة ليصبح مجموع ما يتقاضاه من راتب تقاعدي والمخصصات (الشهادة , تحسين المعيشة) لا يقل عن (500,000) دينار (خمسمائة ألف دينار) شهرياً.

ولاحقاً صدر قرار مجلس الوزراء رقم (23599) لسنة 2023 في 2023/10/25 والذي نص على الآتي:

1- منح المتقاعد او كل واحد من ورثته مبلغاً لتحسين المعيشة قدره (100000) مائة ألف دينار شهرياً ممن لا يزيد مجموع ما يتقاضاه من راتب تقاعدي ومخصصات عن (1000000) مليون دينار شهرياً.

2- تتولى وزارة المالية ادراج التخصيصات اللازمة في الجداول الخاصة لعام 2024 والمتعلقة بقانون الموازنة العامة الاتحادية (13 لسنة 2023).

3- ينفذ هذا القرار بدءاً من 2023/11/1. وبذلك أصبح الراتب التقاعدي الإجمالي الأدنى (600000) ستمائة ألف دينار.

البند/خامساً: لا يجوز ان يزيد الراتب التقاعدي على (100%) مائة من المائة من آخر راتب وظيفي تقاضاه الموظف في الخدمة التقاعدية مالم يرد نص يقضي بخلاف ذلك.

3-المادة (35):

البند/تاسعاً: تمنح مخصصات معيشة للمتقاعدين بنسبة (1 %) واحد من المائة من الراتب التقاعدي عن كل سنة خدمة على ان لا تشمل من يتقاضى راتباً تقاعدياً على اساس مجموع الراتب والمخصصات.

البند/عاشرًا: تمنح للمتقاعد مخصصات للشهادات ادناه او ما يعادلها الحاصل عليها قبل او اثناء الوظيفة وفق النسب الآتية من الراتب التقاعدي .

أ . الدبلوم ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (5%) خمسة من المائة .

ب . البكالوريوس ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (10%) عشرة من المائة .

ج . الدبلوم العالي و الماجستير ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (15 %) خمس عشرة من المائة.

د . الدكتوراه ويمنح مخصصات شهادة بنسبة (20%) عشرين من المائة.

وسيتم احتساب ما ذكر أعلاه كالآتي:

جدول رقم (8) احتساب معدل الراتب	
ت	الراتب الوظيفي لأخر 36 شهرا
1	453000

453000	2
453000	3
453000	4
453000	5
453000	6
453000	7
453000	8
453000	9
453000	10
453000	11
453000	12
509000	13
509000	14
509000	15
509000	16
509000	17
509000	18
509000	19
509000	20
509000	21
509000	22
509000	23
509000	24
517000	25
517000	26
517000	27
517000	28
517000	29
517000	30
517000	31
517000	32
517000	33
517000	34
517000	35
517000	36
17748000	المجموع
36	يقسم على
493000	معدل الراتب

الراتب التقاعدي = $100/15 * 2.5 * 493000$

الراتب التقاعدي = 184875

غلاء المعيشة = الراتب التقاعدي * 1% * عدد سنوات الخدمة

غلاء المعيشة = $184875 * 1% * 15$

غلاء المعيشة = 27731.25 دينار

مخصصات الشهادة = الراتب التقاعدي * 10%

مخصصات الشهادة = $184875 * 10%$

مخصصات الشهادة = 18487.5 دينار

اجمالي الراتب التقاعدي الشهري = 18487.5 + 27731.25 + 18487.5 = 231093.75 دينار ويجبر الناتج الى 500000 دينار, يضاف 100000 دينار حسب قرار مجلس الوزراء رقم (23599) لسنة 2023 في 2023/10/25 فيصبح اجمالي الراتب التقاعدي الشهري الذي سيصرف للمتقاعدة (س) = 600000 دينار ويستمر صرف هذا الراتب الى المتقاعدة (س) طيلة حياتها والى خلفها من بعدها وحسب احكام قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 المعدل والتعليمات ذات الصلة.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- أستنادا الى هذا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) - خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد سيتم احتساب الراتب التقاعدي للموظف منذ بدء مباشرته بالخدمة الوظيفية وليس كما معمول به حالياً عند أحالته على التقاعد أستنادا الى أحكام قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل".

2- وجود العديد من النصوص القانونية في قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" التي تتعارض مع هذا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) المعدل وفق القانونين المذكورين أعلاه على سبيل المثال لا الحصر: المادة 21/خامسا من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" التي تنص على الاتي: "لا يجوز ان يزيد الراتب التقاعدي على (100%) مائة من المائة من آخر راتب وظيفي تقاضاه الموظف في الخدمة التقاعدية ما لم يرد نص يقضي بخلاف ذلك"

3- عدم مضمونية التزام المنافع التقاعدية الآجلة في خطة المساهمات المحددة المعدلة نتيجة خضوع هذا الالتزام لنقلات الاستثمار و مخاطره وعدم ضمان صندوق التقاعد لهذه الاستثمارات بينما يوجد ضمان لالتزام المنافع التقاعدية المستحقة في هذه الخطة.

ثانياً: التوصيات

1- أعتما هذا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) - خطة المساهمات المحددة المعدلة وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" وقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" بالموائمة مع النظام المحاسبي الموحد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد في صندوق تقاعد موظفي الدولة في بغداد حيث يتم احتساب التزام المنافع (الرواتب) التقاعدية للموظف منذ بدء مباشرة الموظف في خدمته الوظيفية ولغاية حالته على التقاعد.

2 - ضرورة القيام بالتعديلات المناسبة للمواد والنصوص القانونية في قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 "المعدل" و قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" والأنظمة والتعليمات ذات الصلة لتتلائم مع هذا التطبيق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (26) (المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد) المعدل وفق القانونين المذكورين أعلاه على سبيل المثال لا للحصر: من خلال الغاء المادة 21/خامسا من قانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 "المعدل" التي تنص على الاتي:

"لا يجوز ان يزيد الراتب التقاعدي على (100%) مائة من المائة من آخر راتب وظيفي تقاضاه الموظف في الخدمة التقاعدية ما لم يرد نص يقضي بخلاف ذلك".

3 - قيام صندوق تقاعد موظفي الدولة بالقيام بالاستثمار في الاستثمارات قصيرة الاجل في السندات والودائع الثابتة الحكومية والسندات والودائع الثابتة الخاصة في المؤسسات المالية وغير المالية ذات الجودة العالية ونسبة عائد عالي على هذه

الاستثمارات وأن يتم الضمان على هذه الاستثمارات الخاصة ضد مخاطر الاستثمار لدى شركات التأمين الحكومية والخاصة الرصينة لتجاوز مشكلة عدم مضمونية التزام المنافع التقاعدية الآجلة في خطة المساهمات المحددة المعدلة وكذلك تجاوز مشكلة مخاطر عدم وجود السيولة النقدية لتسديد التزامات المنافع التقاعدية المستحقة عند حلول أجل استحقاقها لجميع الخطط.

References :

- 1-1Aftan,Auf Abdulrahman , Al Obaidi,Sabiha Barzan, The impact of adopting international accounting and financial reporting standards to measure investments in stock on sustainable growth / applied research, Journal of accounting and Financial Studies Vol. (17) No. (60) 2022
- 2- Jassim,Khalid Hameed, al-Janabi, Amer Mohammed Salman, The role of international evaluation standards (IVS) in enhancing the quality of financial reporting (appropriate accounting information(, Journal of accounting and Financial Studies, volume (16) Issue(57) 2021
- 3- Abdullah,Bushra Najm, Najm,Asma Suhail, Approved entrances in the formulation of accounting standards In the world and the importance of activating it / field mission, journal of accounting and Financial Studies,
- 4- International Accounting Standard No. 26 (accounting and reporting on Pension Benefit Plans), International Financial Reporting Standards expert,2019
- 5- Muthupandian, K S, IAS 26 Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans - A Close Look, The Institute of Cost and Works Accountants of India,2010
- 6-Delahanty, Linda, Financial statement reporting and disclosure practices for employee benefit plans; AICPA practice aid series, American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) Historical Collection, University of Mississippi, USA, 1998
- 7- DONALD E. KIESO, JERRY J. WEYGANDT, Warfield Terry, "Intermediate Accounting: IFRS Edition, Fourth Edition", John Wily & sons Inc. printed in USA, 2020.
- 8- Ruth,picker, KERRY,CLARK, JOHN,DUNN, DAVID,KOLITZ, GILAD,LIVNE, JANICE,LOFTUS, LEO,VAN DER TAS, Applying IFRS® Standards FOURTH EDITION, International Financial Reporting Standards. IFRS, Ernst & Young, Wiley,2016
- 9- International Accounting Standards (IAS 2016), Printed and published by the Association of Accountants and Auditors - Republic of Iraq.
- 10- A- Unified Retirement Law No. (9) of 2014 "amended", Iraqi Gazette, No. 4314, Issue Date 10/03/2014
- 11- C- Law of Salaries of State and Public Sector Employees No. (22) of 2008, Iraqi Gazette, No. 4074, date No. 12/05/2008.
- 12- 2. Ali, Asma Hussein, "Adapting the Iraqi Accounting Base (13) to the Requirements of the International Accounting Standard (12) Adjusted for the Tax Impact of Irregular Gains and Losses and Deferred Taxes", Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2014.
- 13- Dobler Michael, Dobler Silvia, Financial Reporting by Retirement Benefit Plans – IAS 26 Reconsidered, The Journal of Insurance and Risk Management, Pravartak, Vol. 4,2009

Websites :

- 1- IAS 26 — Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans (iasplus.com)